وسط المطالبة بإدراج الأسرى من داخل اسرائيل في إطار عمليات تبادل الأسرى التي يجري الحديث حولها

الاسرى الفلسطينيون يعيشون حالة من التفاؤل الحذر بشأن صفقة التبادل ويطالبون بتشكيل حكومة وحدة وطنية

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

فيما يعيش الاسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي حالة من التفاؤل الحذر بشأن عقد صفقة تبادل اسرى منتظرة سواء بشأن الجندي الاسرائيلي الاسير جلعاد شاليط في غزة او بخصوص الجنديين الاسيرين لدى حزب الله اللبناني طالب الاسرى الفصائل الفلسطينية بضرورة تشكيل حكومة وحدة للخروج من الازمة الفلسطينية الناجمة عن الحصار الدولي المفروض على السلطة عقب فوز حماس في الانتخابات التشريعية.

واكد اسرى سجن هدريم ضرورة ان تتفق الفصائل الفلسطينية وبالتحديد حركتي فتح وحماس على برنامج سياسي يكفل الخروج من الازمة الراهنة التي يمر بها الشعب الفلسطيني وحكومته الحالية، مشددين على ان الاسرى يهمهم بالدرجة الاولى وحدة ابناء شعبهم ونجاح القوى والفصائل السياسية بالوصول الى اتفاق يستند الى بنود وثيقة الوفاق الوطني التي توصلت اليها الحركة الاسيرة.

وجاء ذلك على لسان الاسير مسلمة ثابت من قرية رامين وهو احد كوادر حركة فتح الذي تمكنت محامية مؤسسة مانديلا بثينة دقماق من زيارته هو وكل من الاسرى: عميد الاسرى اللبنانيين والعرب سمير القنطار، الاسير الاردني سلطان العجلوني، الاسير العقيد ركن طيار كفاح الحطاب.

ودعا الاسرى الى ان تشكل اية صفقة تبادل مرتقبة سواء في غزة او لبنان، غالبية الاسرى ان لم يكن جميعهم وبغض النظر عن جنسياتهم او انتماءاتهم الحزبية وذلك بعيدا عن الاشتراطات والمعايير الاسرائيلية غير الانسانية التي ترفضها الحركة الاسيرة جملة وتفصيلا.

ودعا ثلاثة أسرى من قادة كتائب الشهيد عز الدين القسام التابعة لحركة حماس الشعب الفلسطيني الى التوحد والتلاحم لمواجهة العدوان الاسرائيلي والحصار الدولي الذي يستهدف الارادة الوطنية الحرة على حد تعبيرهم، وجاء ذلك خلال الزيارة التي قامت بها محامية وزارة شؤون الأسرى شيرين عيساوي لسجن هداريم حيث التقت خلالها عددا من الأسرى بينهم عبد الناصر عيسى أمير الكتلة الإسلامية السابق في جامعة النجاح الوطنية، وزاهر جبارين احد ابرز قادة الحركة الاسيرة، ومحمد صبحة رئيس مجلس طلبة جامعة النجاح السابق. واكد الأسير عبد الناصر عيسى حرص الأسرى على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية استنادا الى وثيقة الوفاق الوطني التي اعتبرها تجربة فريدة في العالم أجمع، تمكن الجميع فيها من الاتفاق على برنامج سياسي موحد.

ونوه بضرورة الاستفادة من هذه الفرصة لتحقيق وحدة الشعب الفلسطيني بعيدا عن الحزبية و المصالح الشخصية معتبرا أن الهدف الأسمى هو تحرير الأرض ووحدة الشعب.

أما الأسير زاهر جبارين فأكد دعم أسرى حركة حماس في السجون لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية ، مشترطا أن تستند إلى وثيقة الوفاق، داعيا حركة فتح لإنجاح تشكيلها، ومعتبرا انها ستساهم في حل الأزمة الحالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

وتجري الفصائل الفلسطينية مشاورات بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها جميع الكتل البرلمانية داخل المجلس التشريعي.

وفيما يرغب الاسرى بتشكيل حكومة وحدة وطنية يعيشون حالة من التفاؤل الحذر بشأن اتمام صفقة لتبادل 3 جنود اسرائيليين اسرى لدى المقاومة الفلسطينية واللبنانية بأسرى فلسطينيين وعرب.

وقال الاسير المحرر محمود احمد الصفدي (40 عاما) الذي تم الافراج عنه قبل ايام من سجن عسقلان بعد قضائه 18 عاما ان الحرية هاجس يرافق الاسير من اول يوم في اعتقاله حتى آخر لحظة.

وعن معنويات الاسرى الفلسطينيين بعد اسر 3 جنود من قبل المقاومة الفلسطينية واللبنانية وبدء الحديث عن امكانية عقد صفقة تبادل اوضح الصفدي انه من بداية الحديث عن صفقة التبادل والاسرى يشعرون بمعنويات عالية تحديدا القدامى منهم، واصبحت هناك حالة من الانتعاش والامل في امكانية نجاح الصفقة وانتهاء مسيرة الاعتقال، وقد شهد السجن في الايام الاخيرة حالة من التفاعل ثم حالة من المد والجزر حيث تعود المعتقلون على خيبات الامل.

واضاف: الاسرى يدركون ان هناك ضغوطات كبيرة على السلطة الوطنية وحركة «حماس» ولكن لديهم امل بأن يحسنوا استغلال عملية التبادل.

واشار الى انه كان يتمنى وزملاؤه ان يتم اطلاق سراحهم بشكل مشرف عبر صفقات تبادل او افراجات،

لكنهم تعرضوا لطعنة كبيرة ومؤلمة حتى اصبحوا لا يثقون بهذه الامور، وانما يتجهون للتفكير بالوضع القانوني والافراج عنهم بعد انتهاء ثلثي المدة خاصة اسرى القدس وبشأن اسرى القدس والاراضي المحتلة عام 1948 طالبت لجنة متابعة قضايا أسرى الحرية المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في اسرائيل، بإدراج الأسرى الفلسطينيين من داخل اسرائيل، في إطار عمليات تبادل الأسرى التي يجري الحديث حولها مع الحكومة الإسرائيلية.

وانطلق هذا النداء في نهاية اجتماع عقدته اللجنة مؤخرا، في مكاتب لجنة المتابعة العليا في الناصرة، حيث بحثت عدة قضايا متعلقة بشؤون الأسرى والسجناء السياسيين من أبناء الجماهير العربية داخل اسرائيل.

وقالت اللجنة، في بيان صحافي، إنها تطالب بعدم تجاهل هذا القطاع من الأسرى القابعين في غياهب السجون الإسرائيلية وأهاليهم وذويهم، الذين يعانون الأمرّين.

وأشارت إلى أن من بين هؤلاء الأسرى عشرات النساء والمرضى وكبار السن وممن تجاوزوا مدة محكومياتهم القانونية، ويعانون من ظروف لا إنسانية قاهرة.

وكانت اللجنة اتخذت سلسلة قرارات هامة وعملية، لرفع قضية الأسرى على الأجندة الشعبية السياسية القانونية والإعلامية للجماهير العربية، منها: عقد لقاء شامل وتنسيقي مع أهالي وذوي الأسرى، وذلك اليوم السبت بهدف إشراكهم ومشاركتهم في برنامج العمل المقترح في هذا الاتجاه، وقبيل الانطلاق بالخطوات العملية.

ويقبع في سجون الاحتلال الاسرائيلي اكثر من 10 الاف اسير فلسطيني وعربي.

نساء قباطية يودعن شهداء العدوان الاسرائيلي على البلدة القريبة من جنين

رغم الحصار والضغوطات التي يفرضها المجتمع الدولي على الشعب الفلسطيني

هنية يؤكد انه لن يقيل الحكومة الحالية قبل ان تستكمل مدتها القانونية

غزة ـ «القدس العربي» ـ من اشرف الهور:

اعلن اسماعيل هنية رئيس الوزراء الفلسطيني امس بانه لن يغير او يقيل الحكومة الفلسطينية الحالية قبل ان تستوفي مدتها القانونية التي ينص عليها القانون الفلسطيني، على الرغم من الضغوطات والحصار التي يفرضها المجتمع الدولي على الشعب الفلسطيني.

واكد هنية خلال خطبة صلاة الجمعة التي القاها في احد مساجد مدينة رفح جنوب قطاع غزة ان حكومته وضعت حداً للابتزاز السياسي الذي كانت تمارسه اسرائيل والمجتمع الدولي على الحكومات الفلسطينية السابقة مقابل الحصول على المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني.

واشار هنية الى ان اي حكومة وحدة وطنية مستقبلية ستنطلق من ثوابت ورؤية الحركة الاسلامية لمواجهة سياسة القتل والتدمير الاسرائيلية، قائلاً «تشكيل حكومة الوحدة سينطلق من رؤية الحركة الاسلامية لانها تحمل في جعبتها كل الخير لشعبنا الفلسطيني».

وجدد هنية التزام حكومته ببرنامجها الذي وصلت به الى الحكم، موجهاً رسالة الى الفلسطينيين مطالبهم بها بمزيد من الصبر والصمود لكسر الحصار المفروض على الفلسطينيين.

واشار الى ان خطابه الذي سيلقيه وشهد حالة من التخمين والتحليل في اوساط الفلسطينيين. وكانت انباء تتحدث عن ان الخميس الماضي كان موعدا له بانه لن يكون للاعلان عن استقالات الحكومة، بل سيحمل الكثير من القضايا التي تخص ابناء شعبنا في الوطن والشتات، موضحاً ان قضية اضراب الموظفين ستأخذ حيزاً من هذا الخطاب، مطالباً في الوقت ذاته الموظفين بأن يوجهوا اعتصامهم واحتجاجهم ضد من يعتقل الوزراء والنواب وابناء الشعب ويحاصر الحكومة.

وقال هنية في خطبته «يعتقد المواطن ان الخطاب سوف يحمل في طياته شعارات تعجيزية كتحرير النواب والوزراء، وتحرير الاسرى وارجاع القدس الشريف، وغيرها من الاشياء ولكن سيكون هذا الخطاب يلامس احتياجات الناس وهمومهم وهواجسهم، وسوف يسلط الضوء على العديد من الاشياء التي تهم المواطنين والفصائل الفلسطينية».

واكد هنية في خطبته على وجود مساعي ومشاورات كبيرة مع الرئيس محمود عباس من اجل تشكيل حكومة وحدة وطنية تحمل برنامجاً وطنياً يعتمد على وثيقة الوفاق الوطني المتفق عليها، لترقى بالواقع الفلسطيني وتفسح المجال امام القوى والفصائل الفلسطينية للمشاركة فيها.

كما تطرق هنية الى مطالب المعلمين الذين نفذوا الاسبوع الماضي اضراباً عن العمل ووصف مطالبهم بالشرعية قائلاً «ان مطالب المعلمين المضربين عن العمل شرعية، مطالبهم عادلة، ولكن مالياً الافق لدينا ضيق ولا نستطيع تلبية كافة المطالب دفعة واحدة».

واشار رئيس الوزراء الى ان الشعب الفلسطيني ما يزال يعيش مرحلة تحرر وطنية، رغم وجود سلطة واجهزة أمنية وانتخابات، لافتاً الى ان ما يجري على الارض من احتلال وقتل وتدمير وتهويد للقدس يؤكد ذلك، مطالباً الفلسطينيين بأن تكون الاولوية للتحرير لا ان تكون لمحاربة التجربة الديمقراطية.

رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية يصافح مصلين في احد مساجد رفح خلال صلاة الجمعة

الجيش الاسرائيلي يتوغل في رام الله بالضفة الغربية

■ رام الله ـ اف ب: اعلن مصدر امني فلسطيني ان وحدة اسرائيلية توغلت ليل الخميس الجمعة في مدينة رام الله التي تتمتع بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وطوقت احد الابنية.

واكد متحدث عسكري اسرائيلي ان «عملية تجري» ولكنه لم يعط ايضاحات حول هدفها في هذه المرحلة.

وكان استشهد اربعة فلسطينيين بينهم ناشطان واصيب عشرة آخرون بجروح الخميس برصاص الجيش الاسرائيلي خلال عملية توغل عسكرية في شمال الضفة الغربية، بحسب حصيلة من مصادر طبية وامنية فلسطينية.

وافادت المصادر ان جنودا اسرائيليين يشاركون في عملية توغل في محلة قباطية قرب جنين، طوقوا منزلا لجأ اليه ناشطون من كتائب شهداء الاقصى المنبثقة عن حركة فتح.

واستشهد الناشطان رشيد زكارنة (37 عاما) واشرف زكارنة برصاص الجيش. كما قتل العنصر في جهاز امني فلسطيني كامل زكارنة.

والشهيد الرابع هو محمد ابو الرب (30 عاما) واصيب اصابة قاتلة لدى وجوده في شارع قرب المنزل المحاصر.

واصيب عشرة فلسطينيين آخرون بجروح، بحسب المصادر الطبية.

وكان الناشطون الفلسطينيون اشتبكوا مع الجنود الاسرائيليين الذين تلقوا دعما من مروحية حلقت فوق المكان، بحسب شهود.

وقال متحدث باسم الجيش الاسرائيلي «تم تنفيذ عملية ضد بنى تحتية ارهابية في قباطية تم خلالها تبادل كثيف لاطلاق النار».

حولّوا رأسه الى كرة قدم يقذفونها بين بعضهم البعض

بيتسليم: جنود الاحتلال الاسرائيلي ينكلون بشاب فلسطيني

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

قالت المؤسسة الحقوقية الاسرائيلية ان جنود الاحتلال الاسرائيلي نكلوا بشاب فلسطيني بشكل وحشي الشهر الماضي خلال خدمتهم في الضفة الغربية.

وقالت المؤسسة ان جنود الاحتلال حولوا رأس الشاب ثائر محسن الى كرة قدم يقذفونها بين بعضهم البعض، مسجلين ذلك التنكيل على الهاتف الخليوي للشاب.

واكد مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بيتسيلم» ان جنود الاحتلال قاموا باحتجاز الشاب ثائر محسن في يوم 2006/8/26 عندما كان في طريق عودته إلى البيت، في قرية الناقورة، بعد أن كان في زيارة إلى مدينة نابلس من أجل التسجيل للدراسة في الجامعة.

وحسب تقرير «بيتسيلم» قام الجنود باجلاس محسن قرب شخص آخر محتجز والذي اخبر ثائر بأن الجنود قد ضربوه، وعندما ألقى أحد الجنود بعصا إلى زميله، هرب الشاب الثاني المحتجز، وقام الجنود بمطاردته غير أنهم عادوا صفر اليدين، ومن هناك بدأت رحلة العذاب والتنكيل بثائر محسن.

وخلال التنكيل الذي استمر لمدة ساعتين تقريباً، قام الجنود بضرب ثائر في كافة أنحاء جسده بأيديهم وبواسطة العصي والحجارة، كما قاموا بركله وشده من شعره وإلقائه على الأرض الامر الذي افقد ثائر وعيه بعض الوقت، وعندما عاد إليه وعيه استمرت عملية التنكيل.

وحسب التقرير الحقوقي قام أحد الجنود بأداء ركلات الكاراتيه على رأس الشاب ثائر بينما قام جندي آخر بتثبيته في مكانه.

وحرص جنود الاحتلال على توثيق عملية التنكيل عبر تصويرها على الهاتف الخليوي للشاب، ووفق التقرير اخذ أحد الجنود الهاتف الخليوي الخاص بمحسن وقام بتصوير زملائه بواسطته. ووصف محسن كيف قام الجنود قبل الانتهاء من التنكيل به برسم دائرة على الأرض وأمروه بالجلوس فيها، وقال: حاولت أن أجلس لكنني أصبت بدوار شديد.. ونجحت بصعوبة في الجلوس في داخل الدائرة كما امرت، شعرت بنفسي أتمايل إلى الأمام والى الخلف وأنني على وشك السقوط، فقام احد الجنود بتوجيه بندقية أعطاها له جندي آخر، ووضع فوهتها في رأسي عدة مرات، ثم قام بشد مشط البندقية بينما ما تزال البندقية ملتصقة بالرأس، عندها ضحك الجندي وقال لي «سوف أحضر الليلة لكي أعتقلك من البيت».

وكان الجندي المذكور يتحدث بالعبرية بينما قام الجندي الذي أخذ الهاتف الخليوي مني بترجمة أقواله، وقال لي: افعل كل ما يقوله لك الضابط ـ قاصدا الجندي الذي ضربني بالعصا ووجه إليّ البندقية ـ بعد ذلك، قام الجندي بإعطاء البندقية للجندي الذي كان يترجم، ثم ابتعد بضعة أمتار، وركض باتجاهي ثم ركلني في رأسي. وقد فعل هذا عدة مرات كأن رأسي كرة قدم، بعد ذلك، أمسك الضابط برأسي وضربه بالسيارة المصفّحة، ثم تركني.

وبعد أن استعاد ثائر بعض عافيته بعد الحادثة بأيام قام بتقديم شكوى في مكتب التنسيق والارتباط العسكري مع الفلسطينيين وسلّم الجنود في المكان نسخة عن الصورة التي صورها الجنود بواسطة هاتفه الخليوي.

بيريس: خطة الانسحاب من الضفة الغربية لم يعد لها مبرر

وزيرة خارجية اسرائيل: حان الوقت لاجراء محادثات مع الفلسطينيين

تل ابيب ـ من جوناثان سول:

قالت وزيرة الخارجية الاسرائيلية الجمعة ان «الوقت حان» لان تبدأ الدولة اليهودية محادثات مع الفلسطينيين. وأضافت انه يجب عدم وضع شروط على الاجتماع مع الرئيس محمود عباس.

لكن تسيبي ليفني قالت ان عباس يجب الا يتوقع شيئا من المحادثات مثل الافراج عن سجناء فلسطينيين محتجزين في اسرائيل اذا لم يفرج ناشطون فلسطينيون في قطاع غزة عن جندي اسروه في غارة عبر الحدود يوم 25 حزيران (يونيو) الماضي.

وجاءت تصريحاتها بمثابة تخفيف لتصريحات أدلى بها نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريس الذي قال هذ الاسبوع انه يجب الا يعقد اجتماع قمة بين رئيس الوزراء ايهود اولمرت وعباس (أبو مازن) الا اذا افرج عن الجندي الاسرائيلي أولا.

وقالت ليفني في مؤتمر صحافي في تل ابيب مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف «فيما يتعلق بعقد اجتماع مع أبو مازن لا اعتقد انه يجب ان تكون هناك أي شروط على مثل هذا الاجتماع».

واضافت «حان الوقت لان نجد وسيلة لاجراء محادثات مع الفلسطينيين ومع أبو مازن من اجل معرفة ان كانت هناك وسيلة للتشجيع على عملية يمكن ان تؤدي في المستقبل الى حل على اساس دولتين».

لكنها قالت انه اذا كان عباس يريد أي شيء فان اسرائيل لن تكون قادرة على الرد الى ان يفرج عن الجندي الاسرائيلي جلعاد شليط.

ومن جهته رأى نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريس في حديث نشرته صحيفة «يديعوت احرونوت» الجمعة ان خطة الانسحاب الاسرائيلي الاحادي الجانب من الضفة الغربية التي كان وضعها رئيس الوزراء ايهود اولمرت، لم يعد لها مبرر.

وقال بيريس الذي انضم الى حزب كاديما (وسط) برئاسة اولمرت في نهاية 2005 «هذه الخطة لم تعد موجودة. انتهت سياسيا ونفسيا وبشكل ملموس».

واضاف «لن يتكرر في الضفة الغربية ما حصل في غزة. لن يحصل تفكيك مكثف للمستوطنات» في اطار خطة من جانب واحد.

وعدد بيريس ثلاثة اسباب تجعل الانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية غير قابل للتطبيق: استمرار اطلاق الصواريخ من قطاع غزة بعد انسحاب الجيش الاسرائيلي منه في ايلول (سبتمبر) 200، والانقسامات الداخلية الفلسطينية التي تجعل ان «لا احد يتمتع بالسلطة»، والرأي العام في اسرائيل المعارض لفكرة «الانسحاب الاحادي الجانب».

ودعا بيريس بدلا من ذلك الى «استئناف المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها محمود عباس»، مستبعدا اي حوار مع الحكومة الفلسطينية برئاسة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) لان هذه الاخيرة «ترفض الاعتراف بوجود اسرائيل».

وتدنت العلاقات بين اسرائيل والفلسطينيين التي توترت بشدة عندما فازت حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الثاني (يناير) الى مستوى متدن جديد بعد ان اسر مسلحون الجندي الاسرائيلي ونقلوه الى قطاع غزة.

وشنت اسرائيل هجوما عسكريا في غزة بعد ايام قتل فيه نحو 210 فلسطينيين نصفهم مدنيون. وكانت تجري الاستعدادات لعقد قمة بين اولمرت وعباس لكنها جمدت بعد اسر الجندي.

وانهارت محادثات السلام بين اسرائيل والفلسطينيين في عام 2000 وسط تصاعد اعمال العنف.

ولايرى محللون سياسيون اسرائيليون فرصة تذكر لاي مفاوضات جوهرية في المستقبل القريب بينما اسرائيل مشغولة باثار حرب لبنان وحماس ما زالت تسيطر على الحكومة الفلسطينية.

وبدت ليفني وكأنها تصب ماء باردا على نداء من لافروف بعقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط. وقال لافروف الخميس ان مثل هذا الاجتماع لايجاد حل شامل لصراع الشرق الاوسط هو «البديل الوحيد» لانهاء العنف في المنطقة.

وكان الاتحاد السوفييتي السابق قد شارك مع الولايات المتحدة في رعاية مؤتمر مدريد عام 1991 الذي ساعد في التوصل الى اتفاقات سلام بين الفلسطينيين واسرائيل وبين الدولة اليهودية والاردن.

وقالت ليفني «لكي تضع جميع القضايا بين اسرائيل ومختلف الدول العربية مع القضية الفلسطينية كفكرة واحدة اعتقد انه سيعقد القضايا».

لافروف: توقيف نواب ووزراء فلسطينيين «امر غير مقبول»

■ رام الله (الضفة الغربية) ـ اف ب: رأى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اثر اجتماع عقده في رام الله في الضفة الغربية مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس الجمعة ان اعتقال اسرائيل نوابا ووزراء فلسطينيين «امر غير مقبول».

وقال لافروف خلال مؤتمر صحافي مشترك مع عباس «من غير المقبول ان يتم توقيف وزراء ونواب فلسطينيين».

واوقفت اسرائيل 64 مسؤولا في حركة المقاومة الاسلامية (حماس) بينهم ثمانية وزراء و29 نائبا بعد اسر مجموعات فلسطينية في 25 حزيران (يونيو) جنديا اسرائيليا على الحدود مع قطاع غزة. ولا يزال 28 نائبا بينهم رئيس البرلمان عزيز الدويك وخمسة وزراء معتقلين.

ودعا لافروف من جهة ثانية اسرائيل الى وقف «بناء الجدار (في الضفة الغربية) والاستيطان والاغتيالات من دون محاكمات قضائية» لناشطين فلسطينيين، من اجل افساح المجال لتطبيق خارطة الطريق، آخر خطة دولية لحل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي والتي بقيت حبرا على ورق.

وقال عباس من جهته ان بين المواضيع التي طرحها مع الوزير الروسي مبادرة تستعد الدول العربية لتقديمها خلال الجمعية العامة للامم المتحدة من اجل «اعادة احياء عملية السلام على قاعدة القرارات الدولية». واكد لافروف في هذا الاطار انه يدعم مبادرة الجامعة العربية المخصصة «لاخراج عملية السلام من المأزق». وقرر وزراء الخارجية العرب في ختام اجتماعات عقدوها الاربعاء في القاهرة دعوة مجلس الامن الدولي الى «اقرار الية فعالة ومحددة لاستئناف سريع للمفاوضات المباشرة بين الاطراف مع اشراف كامل للمجلس على هذه المفاوضات وتحديد اطار زمني لاتمامها والاتفاق على الضمانات الدولية الخاصة بالتنفيذ او عقد مؤتمر دولي لاحياء عملية السلام على المسارات كافة».

واعلن رئيس السلطة الفلسطينية استعداده للقاء رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت «من دون شروط»، الا انه شدد على التحضير الجيد للقاء ليخرج بنتائج.

واشار الى ان جهودا تبذل من اجل الافراج عن الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليط الذي اسر في غزة في 25 حزيران (يونيو) مقابل الافراج عن اسرى فلسطينيين في اسرائيل.

واعرب عباس عن اعتقاده بانه سيتم اطلاق عدد كبير من الاسرى الفلسطينيين في حال تم التوصل الى حل لقضية الجندي الاسير.

وكان لافروف الذي يقوم بجولة اقليمية التقى مساء الخميس اولمرت في تل ابيب. وزار قبل ذلك بيروت ودمشق.

الاضراب يدفع الشبان الفلسطينيين الى المدارس الاسلامية

الخليل ـ من ادم انتوس ـ وهيثم التميمي:

مع اغلاق ثانوية الحسين نتيجة اضراب المدرسين أصبح الطالب الفلسطيني راضي الجنيدي (17 عاما) يمضي وقته متسكعا مع أقرانه الاخرين الذين استبد بهم الاحباط على الرصيف أمام المدرسة.

وعلى مسافة غير بعيدة وفي مدرسة جمعية الشبان المسلمين تعج غرف الدراسة بالطلاب. وأضافت هذه المدرسة الاسلامية الخاصة التي يهيمن على مجلس ادارتها مؤيدو حركة المقاومة الاسلامية (حماس) سبعين طالبا جديدا الى صفوفها هذا العام اضافة الى 12 معلما جديدا.

ويقول الجنيدي «كنت أفضل التوجه الى مدرسة اسلامية لانه لا يوجد اضراب هناك. لكني لم أتمكن من الالتحاق بالمدرسة لعدم وجود أماكن. أشعر باحباط كامل».

ويأتي اضراب معلمي المدارس العامة في اطار اضراب أوسع نطاقا يقوم به الآلاف من العاملين في السلطة الفلسطينية للضغط على الحكومة الفلسطينية التي تتزعمها حماس لدفع رواتبهم المستحقة منذ عدة أشهر. وعندما قطعت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى المساعدات المباشرة عن الحكومة الفلسطينية في اذار (مارس) الماضي كان هدف واشنطن من وراء ذلك قطع الدعم عن حماس الحركة الاسلامية لا زيادة الطلب على شبكة المدارس الخاصة والعيادات الطبية والمستشفيات التي تديرها حماس.

وحذر مبعوث الشرق الاوسط جيمس وولفنسون وقتها من أن قطع المساعدات ربما يكون له ردة فعل سلبية ووصف احتمال اغلاق المدارس نتيجة قطع المساعدات بأنه «أسوأ سيناريو» من الممكن أن يشعل دائرة جديدة من العنف. ومنذ بدء الاضراب المفتوح في الثاني من أيلول (سبتمبر) الجاري أغلقت مئات المدارس في انحاء الضفة الغربية وبعض مناطق قطاع غزة.

وفي الخليل يتسكع الطلاب حاملين حقائبهم المدرسية في شوارع البلدة رغم أنهم لا يذهبون الى المدارس. وفي وقت سابق من الاسبوع الحالي أغلق مئات من الشبان الشوارع وأحرقوا اطارات السيارات وألقوا الحجارة على سيارة للشرطة احتجاجا على تأخر دفع الرواتب لمدرسيهم وعلى اغلاق المدارس.

وحذر ناظر مدرسة ابن رشد الاعدادية في الخليل من أن اغلاق المدارس سيزيد من دائرة العنف وسيدفع الطلاب من جديد الى العودة الى القاء الحجارة على القوات الاسرائيلية.

وبعكس المدارس الحكومية التي تضررت بشكل كبير نتيجة قطع المساعدات الاجنبية فان المدارس الاسلامية تدفع رواتب مدرسيها دون تأخير وتتوسع في بعض الحالات رغم ان القائمين على هذه المدارس يتحدثون عن تزايد عدم قدرة اولياء الامور على دفع مصاريف الدراسة.

وتقول مصادر أمنية فلسطينية ودبلوماسيون ان حماس تمكنت من توفير تكاليف شبكتها من المستشفيات والمدارس عن طريق فرض رسوم على الخدمات وجمع التبرعات من المساجد وتهريب الاموال من الخارج متغلبة بذلك على الاغلاق الذي فرضته اسرائيل والولايات المتحدة على تمويلاتها. والان زاد الطلب على المدارس الاسلامية لدرجة أن بعض المدراء اضطروا الى رفض قبول بعض الطلاب. وفي المدرسة الاسلامية في نابلس التي يبلغ مصاريف الطالب فيها نحو 860 دولارا في السنة رفع مديرها ابراهيم طاهر عدد الطلاب الى 610 طلاب هذا العام بدلا من 596 في العام الماضي الا انه رغم ذلك يقول ان لديه قائمة انتظار طويلة تضم مئة طالب يرغبون في الالتحاق بالمدرسة. ويقول الطالب عابد القواسمة (18 عاما) من الخليل انه وأقرانه يريدون الالتحاق بالمدرسة الاسلامية حيث تنتظم الدراسة. ويتفق زملاء عابد معه في الرأي. وقال موسى (17 عاما) ابن عم الجنيدي انه ايضا يرغب في الالتحاق بمدرسة اسلامية الا أنه يأسف لعدم تمكنه من ذلك بسبب عدم توفر المال لديه.

ويعتبر كثيرون الاضراب تحديا كبيرا لسلطة حماس من جانب حركة فتح التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس والتي لها روابط قوية باتحادات العمال. وهناك نزاع على السلطة بين عباس وبين حماس منذ أن فازت الحركة الاسلامية في الانتخابات في كانون الثاني (يناير) الماضي.

ويقول دبلوماسيون غربيون ان عباس من الممكن أن يستغل الاضراب لاقالة حكومة حماس وهي خطوة تحظى بتأييد غير معلن من جانب بعض الدبلوماسيين الامريكيين اذا رفضت حماس برنامجا ينطوي على الاعتراف باسرائيل. وتعتبر الولايات المتحدة وأوروبا حماس منظمة ارهابية. وكان لقطع المساعدات الاجنبية أثر كبير على الفلسطينيين الذين يعيش كثيرون منهم على أقل من دولارين في اليوم. ورغم دفع بعض رواتب العاملين يقول جورج عابد رئيس سلطة النقد الفلسطينية ان عجز الحكومة عن دفع كل رواتب المدرسين وفئات أخرى يشكل ضربة كبيرة مع انخفاض النشاط الاقتصادي بمعدل ما بين 15 و20 في المئة في الضفة الغربية وغزة خلال الاشهر الستة الاخيرة. (رويترز)

داليما يتساءل حول جدوى الابقاء على مراقبي الاتحاد الاوروبي في رفح

■ تل ابيب ـ اف ب: الح وزير الخارجية الايطالي ماسيمو داليما الجمعة الى ان الاتحاد الاوروبي قد يسحب مراقبيه من مدينة رفح اذا بقي هذا المعبر بين قطاع غزة ومصر مغلقا.

وقال داليما في مؤتمر صحافي بعد لقاء نظيرته الاسرائيلية تسيبي ليفني «يجب اعادة فتح معبر رفح وهذه المسألة تشكل مصدر قلق للاتحاد الاوروبي».

واضاف «على الفلسطينيين والاسرائيليين ونحن جميعا ان نتحمل مسؤوليتنا ونقرر سويا ما اذا كان الاتحاد الاوروبي يحتمل البقاء من دون ان يكون قادرا على احداث اي تغيير فيما الحدود مغلقة».

وتابع» اتمنى ان تحل هذه المسألة في الايام القليلة المقبلة».

واعيد فتح معبر رفح الوحيد بين قطاع غزة والعالم الخارجي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 بعد شهرين من الانسحاب الاسرائيلي من القطاع. وجاءت اعادة فتح المعبر بناء على اتفاق فلسطيني ـ اسرائيلي برعاية الولايات المتحدة يقضي بانتشار فريق من المراقبين الاوروبيين.

واغلق المعبر مرات عدة بناء على طلب القوات الاسرائيلية التي تتذرع باسباب أمنية. ولم يفتح المعبر الا قبل ايام من الهجوم الاسرائيلي على قطاع غزة في 28 حزيران (يونيو) اثر قيام مجموعات فلسطينية مسلحة بخطف جندي اسرائيلي.

وكان داليما اعلن الخميس من جهة اخرى ان بلاده تدعم فكرة نشر قوات دولية في الاراضي الفلسطينية على غرار القوات الدولية في لبنان.

وقال داليما في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عقب محادثاتهما في مقر الرئاسة الفلسطينية برام الله «نحن نرحب بارسال قوات متعددة الجنسيات الى الاراضي الفلسطينية وخصوصا الى قطاع غزة لكن هذا يحتاج الى قرار من الامم المتحدة».

واستدرك المسؤول الايطالي قائلا «لا يمكن للامم المتحدة اتخاذ هذا القرار الا بعد اتفاق لوقف اطلاق النار بين الاسرائيليين والفلسطينيين ونشر القوات الدولية يأتي كضمان لنجاح هذا الاتفاق وليس بديلا عنه كما جرى في لبنان».